تقويم التبيين الزماني والمكاني للتحصيل العلمي في العراق للمدة 1977 - 1997

أ.د. عبدالزهره علي الجنابي أ.م. د . حسين جعاز ناصر
أ. م فؤاد عبدالله محمد

المقدمة :

تهتم أغلب الشعوب والقائمون على شؤونهم بأحوال التعليم ، وتفخر البلدان فيما تنجزه في هذا السبيل : مثل قضاءها على الامية بين السكان، أو رفع نسبة من حصلوا على شهادة جامعية أوليه إلى نصف السكان أو يزيد، أو الزاميه التعليم في مراحله الأولى مثلاً ، وما إلى ذلك من انجازات ويعود سبب هذا الفخر والتفاخر إلى ما للتعليم من أثر بارز في حياة الناس في اقتصادهم وكدّهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والاسرية، وما يحققوه لاحقاً من ابدعات حضارية مادية ومعنوية، فالتعليم وتحصيل العلم يُعد ركناً أساسياً لمتانه الاقتصاد ورفده بالقائمين على دوران عجلته من العاملين والعلماء ، وكذا الحال في ميادين الصحة والنقل والتجارة. بل وحتى دهاقنة السياسه وأهل الحرب، وفي الاجتماع يبدو متعذراً بناء أسرة سليمة ، ما لم يكن التعليم والعلم حاضراً بين ربابنتها، ولكشف المستور عن حال التعليم وتحصيله في العراق ، جاء هذا البحث محاولة للوقوف على جوانب الإيجاب والسلب فيها ووضعها بين يدي المخططين لمستقبله .

بُني البحث على مشاكل عدة يُجملها فريق البحث بسؤالين رئيسيين هما:

1- هل تحقق تطور إيجابي كافٍ في مجال التحصيل العلمي في العراق خلال عقدين من السنين تمتد ما بين عامي 1977- 1997 ؟ .

2- وهل يتماثل واقع التعليم وتطوره مكانياً بين محافظات القطر وقطاعياً بين ريفه والحضر وبين ذكوره وأناثه؟ .

يفترض فريق البحث أن تطوراً جيداً قد أمكن تحقيقه في مجال التعليم في العراق لما بُذل من مجهودات كبيرة خلال مدة الدراسة (1977-1997).

ومن المتوقع أن لا يكون ذلك النجاح متماثلاً بأعتبار الزمان أو المكان أو القطاع ، ومن المفيد أن يكون بمقدور فريق البحث تقديم ايضاح يُصوره هذا التباين .

ولتحديد هدف جوهري للبحث كان ايضاح التباين الزماني والمكاني والقطاعي للتحصيل العلمي في العراق .

وقد جرى تحديد فترة الدراسة بعشرين عاماً ما بين عامي 1977-1997 كونها شهدت افضل الخطط واعلى الجهود لدعم حركة التعليم في العراق، معتمدين على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الواردة في نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977، 1987، 1997.

ولقد اعتمدت الدراسة حالة القطر ومن ثم اختيرت ثلاث محافظات لمقارنة التباين المكاني بينها بعامة وفي قطاعات الحضر والريف والذكور والاناث ، واقتصار البحث على محافظات ثلاث كان أمراً لا مفر منه لتعذر وضع جميع المحافظات الثماني عشر على طاولة البحث في بحث وليس رسالة أو اطروحة

منهجية، كما أن عينة كهذه مثلت 17% من مجتمع الدراسة يُجيز تعميم نتائجهُ إحصائياً وخاصةً لاعتقاد الفريق تمثيل نينوى لشمال القطر وبابل لوسطه والبصره للجنوب . خريطة رقم (1) .

ولقد عمد الباحثون على وضع فئات التحصيل في خمس فقط رغبة في إبراز الحقائق ومساعدة المتلقي على ادراكها بسهولة ويُسر .

قدّم البحث في البمحث الأول اشارات سريعة لاهمية العلم والتحصيل العلمي في موجز أريد لهُ مدخلاً لصُلب الامر ومبتغاه في بيان التغير الزمني ثم القطاعي فالمكاني لأحوال التحصيل العلمي في العراق، منتهياً لخلاصة من الاستنتاجات ومثلها للتوصيات .

خريطة رقم (1)

الموقع الجغرافي لمحافظات منطقة الدراسة (نينوى، بابل، البصرة) من القطر

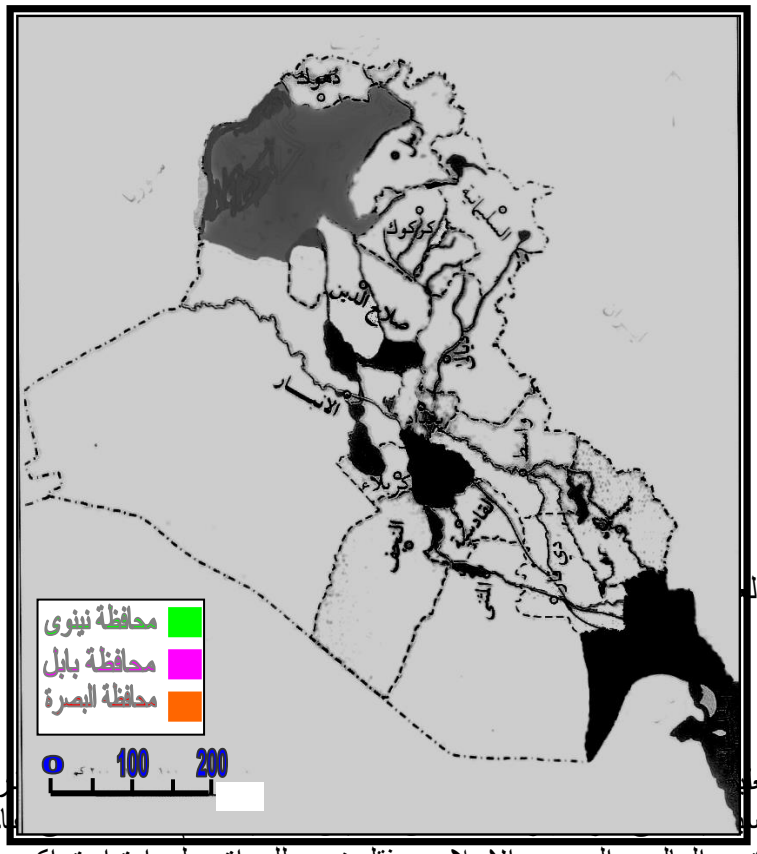

المصدر : الهيئة ال

نبذه تاريخيه :

يمتلك النظام التعل رن العشرين ، برغم كل التناقضات الس ام 1979، إذ كان هو المتميز على مستوى العالمين العربي والإسلامي، فقلد نسب للعراق على امتداد تراكم سنوات حياته المعاصرة : بناء نظام مؤسسي من أفضل النظم التربوية والتعليمية الموجوده في منطقة الشرق الاوسط، عندما وصل إلى قمة عطائه في العام 1975، نتيجة تطور جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية . وفاز العراق بجائزة اليونسكو العالميه التابعة للامم المتحده في عام 1982 . وسعت مختلف الحكومات العراقية على امتداد تاريخ العراق المعاصر من اجل النهوض بواقع حركة التعليم فيه[1]، وتوج ذلك في عام 1978 . الذي كان بداية الانطلاقة للحملة الوطنية للتعليم الالزامي ومحو الاميه، فكان لهذا الجانب تأثيره الأعلى على وجه الاطلاق في كل دول العالم الإسلامي [2].

وبقدر ما كانت المناهج التربوية الأولى قوية ومؤثرة ، فلقد كانت مناهج التعليم الدنيا والعليا معلمنه إلى حدٍ كبير مع تلازم الدروس الدينيه في كل المدارس المدنية، الابتدائية، الثانوية والاعدادية. ولقد أرسبت في الجامعات العراقية على امتداد خمسين سنة، فضلاً عن مناهج مؤثرة كانت حصيلة لامتداد زمني سبق تأسيس جامعة بغداد (الأم)، إذ تاسست كلية الحقوق العراقية في عام 1908، ثم لحقت بها كليات الطب والهندسة ودار المعلمين العاليه والتجاره والملكة عالية للبنات [3].

وبالتالي فقد أسس لقاعدة منهجية تربوية غاية في التأثير ، وفقاً لسلسلة التراكم المعرفي الثر ، فكانت البداية لانطلاقة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ، فكانت جامعة بغداد عام 1956 والتي عبرت عن وعي المجتمع لفكرة الجامعة وضرورة العمل على تحقيقها، حيث كانت مطلباً عصرياً هاماً مما دفع الحكومات حينذاك إلى القيام ببعض الخطوات في هذا الاتجاه [4] .

وتحقيقاً لمتطلبات التنمية فقد تعززت تلكم الخطوات باستحداث الكثير من الكليات والمعاهد على امتداد الرقعة الجغرافية للقطر من شماله حتى جنوبه ومن شرقه حتى غربه ، بدءاً بالجامعة المستنصرية عام 1963 ومروراً بجامعات البصره ، الموصل، والجامعة التكنلوجية في الاعوام 1964، 1967 و1975 على التوالي وصولاً إلى الجامعات الإقليمية التي اسست وفقاً للأمرالحكومي في 1987[5] والخاص بتاسيس جامعات الانبار ، بابل ، الكوفة ، القادسية ، وانتهاءً باخرى تشكلت من خلال تأسيس عدد من الكليات التي شكلت نواة لها، مثل جامعات بابل و ديالى وكربلاء وذي قار و ميسان وواسط ضمن محافظاتها تحقيقاً لمتطلبات التنمية .

- أهمية التعليم :

إن مسألة التعليم لم تعُد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم، وان مجمل الدول التي تقدمت كان التعليم بوابة ذلك التقدم وان مثل هذه الدول (المتقدمة) تضع التعليم في اولوية برامجها وسياستها، إذ أن له أدواراً ملموسة في العمليات التنموية والسياسية والاقتصادية وتحقيق امن الشعوب التي يمثل فيها التعليم الاستراتيجية الكبرى واستقرارها ورفاهيتها وتقدمها .

فلقد اصبح التعليم ضرورة من ضروريات الحياة وليس رفاهية اجتماعية واصبح اساساً هاماً من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة، كما ويعتبر ركناً اساسياً من اركان تنمية الموارد البشرية[6] فكلما ارتفع مستوى التعليم في المجتمع زادت فرص العمل امام المتعلمين مما يسهل دخول سوق العمل فيكون الدخل الناتج معادلاً للجهد العلمي المبذول مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل ، وبالتالي فان ما يتحقق من زيادة في الدخل القومي مرده إلى تعليم القائمين على العملية الإنتاجية وتحسين مستوى التعليم عندهم [7] .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن النظرة التقليدية التي كانت تعتبر الانفاق على التعليم استهلاكاً، أو يوضع في ميزانية الدولة عادة تحت باب النفقات (غير المنتجة)، قد تبدلت . فقد اثبتت الدراسات الاقتصادية أن التعليم يخدم غرضاً مزدوجاً، فهو استثمار مباشر من حيث قيامه بأعداد القوى البشرية اللازمه لعمليات الانتاج، وهو استهلاك – أو خدمات غير إنتاجية – من حيث اشباعه لحاجات الافراد .

وما احرانا أن نقيس هنا رأي أحد الاقتصاديين المهتمين بذلك إذ يقول ((وسواء كان الانفاق في التعليم بعناصره ومقوماته المختلفة انتاجاً أم استهلاكاً، أو كان نصفه انتاجياً والاخر استهلاكياً ، فأن المسأله ليست هي الوصول إلى تقدير كمي لجوانبه الاستثمارية وجوانبه الاستهلاكية . إنما الاهم من هذا كله أنهُ ضرورة حتمية ومدخل من مدخلات التنمية لا بدائل لهُ ولا يمكن احلال شيء أخر مكانه))[8].

من هنا يتأكد بأن التقدم المنشود يتطلب الاهتمام بالتعليم كيفاً وكماً ، فالاعتماد على أحد عنصري التنمية الاساسيين – رأس المال المادي أو رأس المال البشري دون غيره يؤثر في قدرة المجتمع على التنمية .

فالتعليم يتحمل مسؤولية هائلة في تحقيق التنمية بمعناها الواسع ((التنمية الشاملة)) الذي شمل كل أنواع الحياة ، التنمية البشرية بكل ما تحويه من اكتشاف ورعاية وتدعيم وتعظيم للقوى البشرية وللخبرات والقدرات التي يمتلكها الإنسان وتوجيهها بما يخدم هذا الإنسان نفسه، وفي اطار المجتمع الذي يعيش فيه، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ما يدعم انشطة الحياة المادية والبشرية . واذا نظرنا إلى التجارب الانسانية الناجمة التي تمت في العقود الماضية والتي حققت تقدماً ملموساً ومحسوباً في كافة هذه المجالات نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم[9].

المبحث الثاني :
التغير الزمني للتحصيل العلمي للمدة 1977-1997

تولى معظم الجهات المعنية في دول العالم المختلفة اهتماماً خاصاً وبقدر استطاعتها تشجيع التعليم ونشره بين طبقات المجتمع، إلا أن ذلك الاهتمام يتحديد بجملة من الاعتبارات منها الامكانات المادية والبشرية ، القوانين المرعية، العوامل الاجتماعية، سهولة النقل نحو اقاليم البلد، فضلاً عن عوامل الاستقرار السياسي والامني . وبهذا فأن النجاحات التي تتحقق في هذا السبيل تتباين من وقتٍ لاخر، ومن مكان لغيره .

وفي العراق ونتيجةً لتحسن أحوال البلاد الاقتصادية خاصةً بعد التأميم عام 1972، وتوجه الدولة وأجهزتها نحو تعمير البلاد وبخاصة ميدان التعليم، فأن جهوداً قد بُذلت وقوانين أُقرت لرفع مستوى التعليم، ولعلنا نشير إلى الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية التي بدأت عام 1978 ، كما نؤكد على أهمية قرارات مجانية التعليم والزاميته للمرحلة الابتدائية .

ومن ملاحظة الجدول رقم(1) يتضح أن تطوراً كبيراً قد تحقق في مجالات محو الامية ، فقد تراجع أجمالي الأميين من (53% إلى 23%) فقط خلال عشرين سنة ، وان النسبة الغالبة من هذا الانجاز قد تحققت خلال عشر سنين فقط ما بين عامي 1977، 1987 ، إلا أن هذا التحسن قد تراجعت وتيرتهُ بعد أن دخلت البلاد بدوامة الحروب والحصار لاحقاً .

وبنفس الاتجاه نشير إلى تزايد حملة الشهادات دون الجامعية بنسبة (125 %) خلال مدة الدراسة وبواقع (6 %) سنوياً .

إن النظرة المتأنية للارقام المتحققة في اعلاه تشير إلى إمكانية واردة للقضاء على الامية المتفشية بين الناس خلال مدة قصيرة نسبياً. فاذا ما لاحظنا تراجع الامية إلى النصف خلال عشرين سنة فقط ، فأن اعتماد ذات الادوات يمكن المجتمع من القضاء على الامية خلال (25سنة) فقط وربما أقل من ذلك بحكم تراكم الخبرة والامكانات.

جدول رقم (1)

التغير الزمني للتحصيل العلمي في العراق للمدة 1977- 1997

الحالة العلمية	1977	1987	1997
امي	53.0	27.4	22.9
دون شهادة	22.7	25.0	24.0
شهادة دون الجامعية	20.9	34.7	47.0
شهادة جامعية	1.5	2.3	3.5
شهادات عليا	0.1	0.2	0.2
أخرى وغير مبين	1.8	10.2	2.3
المجموع	100	100	100

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أما التعليم الجامعي فقد تزايد الحاصلون على شهاداته بنسبة (133 %) خلال مدة الدراسة . وإذا كانت هذه النسبة جيدة بحد ذاتها ، إلا أنها رغم ذاك لم ترفع نسبة هذه الشريحة من المجتمع سوى (3.5 %) فقط . وهذه ظلت متدنية جداً مقارنة بكثير من دول العالم ، وهذا الاستنتاج ينطبق ايضاً على التحصيل العلمي من الشهادات العليا ، إذ لم تزد نسبة الحاصلين عليها إلا قليلاً ، ومن(0.1% إلى 0.3%) فقط . انظر شكل رقم (1) . أن هذا يَشير إلى تحقيق قدر محدود من النجاح على مستوى التعليم الجامعي

وسيكون البلد بحاجة إلى (قرابة قرن من الزمن) لرفع مستوى التعليم الجامعي إلى مصاف الدول المتقدمة حالياً أو قريباً منهُ .

إن مجتمعاً يشكل فيه من لا يحمل أية شهادة دراسية قرابة النصف (46.9%)، لا شك أن تركيبهُ التعليمي يعاني من خللٍ كبير ، ولابد أن ينعكس ذلك سلباً على مجمل حياته العامة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، بل وفي جميع مجالات التحضر.

يُعد تشخيص الخلل والوقوف عندهُ الخطوة الأولى نحو تدارك تداعياته . وجانب الخلل يقتضي معالجة مناسبة ، فلكل مرحلة اساليب معينة لمعالجة الخلل فيها، إن من لا يحملون شهادة ومن ضمنهم الأميين وربما هم غالباً من كبار السن يحتاجون إلى وسائل خاصة يمكن اعتمادها لمساعدتهم في اجتياز الحال التي هم عليها، ولا بد من إصدار تشريعات وتهيئة إمكانات خاصة بهم، وهذه لا بد أن تختلف عن تلك التي تعالج مشكلة التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية ، وفي جميع الأحوال هذه تختلف عن اساليب تطوير التعليم الجامعي .

ومن الواضح أن هيكلية مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي القائمة توفر إمكانية تنطلق منها عملية اصلاح النظام التعليمي، قد نكون بحاجة إلى إعادة نظر بالاساليب والجهود والامكانات والخطط، إلا أن استمثار الامكانات المتاحة أستثماراً عقلانياً وكفوءاً وعلمياً سيكون قادراً على تسريع الخطى ونسب التطور في التحصيل .

شكل رقم (1)

التوزيع النسبي للتغير الزمني للتحصيل العلمي في العراق للمدة 1977-1997

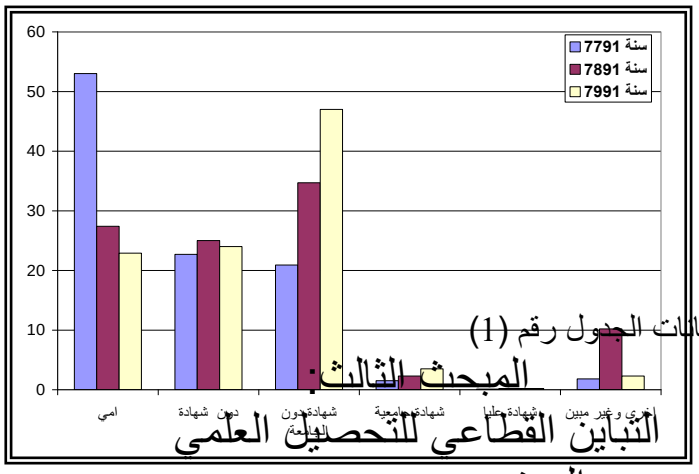

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

المبحث الثالث:

التباين القطاعي للتحصيل العلمي

اولا : التباين بين الحضر والريف

من الطبيعي أن نجد تفاوتاً في التحصيل العلمي بين الحواضر وريفها، استناداً لما حققته الحواضر من استقرار وصلات مع بعضها، وارتفاع وتنوع في النشاط الاقتصادي ثم في مستويات الدخل لساكنيها، وفي جوانب حياتها الاجتماعية كونها بيئة مناسبة للثقافة والتعليم والصحة ... لهذا كله تتميز المدن بارتفاع التحصيل العلمي مقارنة بالريف العراقي ، إلا أن التباين يجب أن يكون بحدود معقولة ، وفي طريقه إلى الزوال بحكم زوال الأسباب .

غير أن النظر إلى الجدول (2) يبين حقائق مخفية تتمثل بالتالي :

1- أن التباين في مستوى الامية بين الريف والحضر كان بنسبة (181، 171، 216%) لسنوات الدراسة ولصالح المدينة.

2- وفي فئة من لا يحملون شهادة كان هناك تباين كبير بين الحضر والريف ففي الوقت الذي تراجعت نسبة هؤلاء من (27%) إلى (23 %) خلال مدة الدراسة، نجد أن نسبتهم في الريف قد ارتفعت من قرابة (15 %) إلى حوالي (26 %) ، وهذا يوضح سرعة استجابة الحضر للتطور في مجال التعليم فيما تخلّف الريف كثيراً في إستيعاب عملية التجديد التعليمي . كما ويتخلف الريف عن المدينة بنسبة (98 ، 33، 33%) فيمن يحملون شهادة دون الجامعية ولذات السنوات .

3- وبنسب تزيد عن (80%) يتخلف الريف عن المدينة في فئة الحاصلين على شهادات الدراسة الجامعية الاوليه وحملة الشهادات العليا .
4- حقق الريف تقدماً في خفض نسب الامية خلال مدة الدراسة وبنسبة (51%) ، إلا أن سكنة المدن قد حققوا تقدماً افضل وبنسبة (59%) في ذات المدة .
5- وفي فئة الحاصلين على شهادة دون الجامعية حقق الريف تقدماً بنسبة (300%) خلال مدة الدراسة مقابل (90 %) للمدن . شكل رقم (2)

جدول رقم (2)
التباين في التحصيل العلمي بين الحضر والريف في العراق
للسنوات 1977، 1987 ، 1997

الحالة العلمية	1977		1987		1997	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
امي	41.3	74.8	22.8	39.0	16.8	36.4
دون شهادة	27.0	14.6	25.0	25.0	23.2	25.9
شهادة دون الجامعية	27.5	8.7	38.4	25.6	52.4	34.9
شهادة جامعية	2.1	0.3	3.1	0.6	4.6	1.1
شهادات عليا	0.1	0.01	0.2	0.02	0.3	0.04
أخرى وغير مبين	1.9	1.5	10.4	9.7	2.6	1.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر :
1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني ، لعام 1977.
2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 1987 .
3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 1997.

6- ومع أن الريف حقق نجاحا وبنسبة (266%) للمدة ذاتها في فئة حملة شهادة الدراسة الجامعية مقابل (119%) للمدن ، إلا أن نسبة هذه الفئة من السكان ظلت متواضعة جداً في الريف فلم تزد عن (1 %) إلا قليلاً ، وظلت بحدود (4.6 %) ما بين سكان المدن وفي كليهما تُعد هذه نسباً منخفضة جداً .
ونفس الكلام يمكن قوله بالنسبة لحملة الشهادات العليا سواء بالنسبة للريف أو المدينة على حدٍ سواء .
7- ومما يجدر ذكرُه أن من لا يحملون أية شهادة لا زالوا يؤلفون نسبة هامة جداً من مجموع السكان ، فهم في المدن يمثلون (40 %) من السكان وفي الريف أكثر من (62%) من سكانه ، ويتضح من نفس الجدول أن التراجع في نسبة هذه الفئة كان أكثر وضوحاً في المدن وبنسبة (70%) خلال مدة الدراسة ، في حين أنه كان في الريف بنسبة (44%) .

شكل رقم (2)
التوزيع النسبي للتباين في التحصيل العلمي بين الحضر والريف في العراق
للسنوات 1977 ، 1987 ، 1997

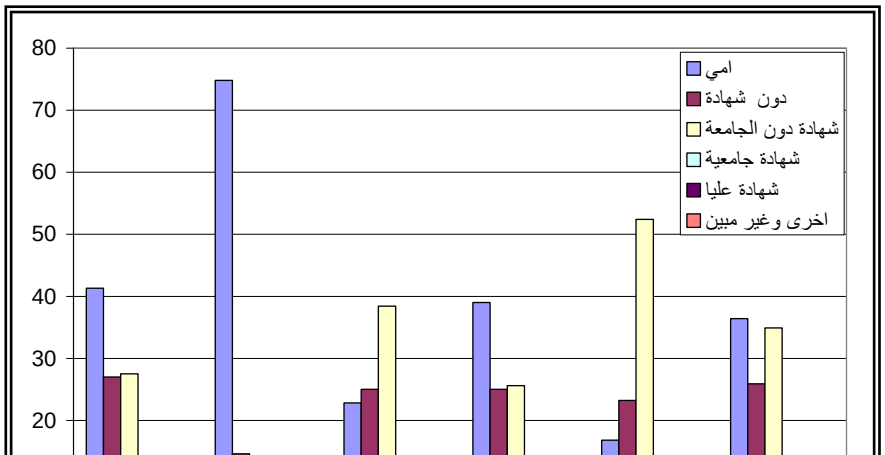

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

يتضح مما سبق أن التباين لا زال حاداً في مستويات التعليم بين المدينة والريف ولعموم فئات الدراسة، اضافة إلى أن التحسن في مستويات التعليم هو الاخر كان متواضعاً في الريف خلال مدة الدراسة مقارنة بسكان المدن.

أن هذا يفرض على القائمين على التعليم الوقوف عند هذه الحقائق،واعطاء الريف اسبقية واضحة في مجال التعليم بهدف ردم الفجوة التعليمية الحاده بينه وبين المدينة .

ثانيا : التباين بين الذكور والاناث لاجمالي القطر

لا شك في أن احوال المجتمع العراقي تشير إلى اسبقية للذكور في الحصول على فرص التعليم والتحصيل العلمي، ويتزايد التباين شدة ووضوحاً مع التقدم في مستويات التحصيل نحو التعليم الجامعي ثم الدراسات العليا. ومع أن تطوراً بارزاً يمكن ولابد أن نلاحظة في تقليل الفوارق هذه عبر الزمن للتقدم الذي طرأ في احوال المجتمع يؤمل معها تراجع هذا الفرق زمانياً ، ومن ملاحظة الجدول رقم (3) يمكن تسجيل ما يلي :-

1- وجود تباين حاد بين الذكور والاناث في فئة الاميين، فالامية بين الاناث ضعف نسبتها بين الذكور ، وان كانت قد تراجعت نسبتها ما بين عامي 1977- 1997 ، إلا أنها ظلت كما هي بين الذكور والاناث ، وبنفس الحال يمكن القول بخصوص الفرق فيها بين الحضر والريف ، وهذا يشير إلى أن المرأة لم تلق إهتماماً خاصاً في مجال محو الامية يتناسب وانتشار نسبة الامية التي ظلت تلف قرابة نصف نساء ريف العراق حتى عام 1997 .

2- وفي فئة من لا يحملون شهادة بدأ الفرق واضحاً لسنة التعداد الأول بين الذكور والاناث ، إلا أن هذا الفرق تلاشى في التعداد الأخير وصار نصيب المرأة متساويا مع الرجل . شكل رقم (3) .

3- عاد الفرق بين الذكور والاناث إلى الظهور في فئة من يحملون شهادة دون الجامعية ولصالح الذكور وتراجع هذا الفرق بوضوح ما بين سنتي الدراسة . في العام الأول (1977) كانت نسبة النساء إلى الرجال (36%) ، إلا أنها ارتفعت إلى (56%) عام (1997) ممن حصلن على شهادة كهذه . كما يتضح أن الفارق الكبير الذي كان قائماً بين الريف والمدينة في عام الدراسة الأول قد تراجع حيث كانت نسبة النساء إلى الرجال (6%) ، تزايدت هذه النسبة في العام الأخير لتصل إلى (57%) من الرجال الذين يحملون هذه الشهادة .

أن هذا بلا شك نجاح جيد لصالح تعليم المرأة وتحصيلها في المدارس الابتدائية والثانوية، إلا انه على أية حال لم يحقق الطموح في ازالة الفارق التعليمي بين الرجل والمرأة . ومع أن ذلك قد قل كثيراً في المدن (وصلت النسبة إلى 80%) ، إلا أن الفارق ظل كبيراً في الريف .

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للتحصيل العلمي للذكور والاناث في العراق

للسنوات 1977- 19987 – 1997

الحالة العلمية	الجنس	1977	1987	1997

		إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف
إمي	ذكور	36.5	25.94	56.01	14.11	17.44	29.39	14.52	10.25	24.28
	أناث	70.86	58.01	93.11	23.30	28.63	38.39	30.92	2.34	47.67
دون شهادة	ذكور	3.77	32.00	25.12	16.63	24.06	25.37	24.34	23.03	26.66
	أناث	15.40	21.66	4.31	17.32	26.00	24.54	23.75	23.48	26.95
شهادة دون الجامعيه	ذكور	30.20	27.02	16.75	27.45	42.81	33.60	53.78	57.84	44.49
	أناث	11.24	17.06	0.95	19.66	33.63	17.89	30.05	46.95	25.93
شهادة جامعية	ذكور	2.25	3.07	0.62	2.11	3.86	1.08	2.77	5.86	1.89
	أناث	0.76	1.15	0.019	1.13	2.29	0.16	1.35	3.42	0.261
عليا	ذكور	0.15	0.22	0.013	0.26	0.30	0.041	0.20	0.503	0.075
	أناث	0.016	0.028	0.0004	0.05	0.19	0.0098	0.070	0.109	0.003
أخرى وغير مبين	ذكور	1.64	1.88	1.46	7.64	11.49	10.50	10.01	5.00	1.88
	أناث	1.89	2.04	1.62	6.24	9.31	8.99	7.49	5.28	1.56
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني ، لعام 1970

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 1987

3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 1997

وفي فئة من يحملون الشهادة الجامعية قل الفارق بين الذكور والاناث بين عامي الدراسة ، فارتفع نصيب المرأة في عموم القطر من (33% إلى 49%) إلا أن الفارق ظل كبيراً بين الذكور والاناث في الريف مقارنة بالمدينة . ففي التعداد الثاني ظلت مساهمة المرأة في تحصيل الشهادة الجامعية بنسبة (13%) إلى الرجل في الريف، بينما وصلت هذه النسبة إلى (59%) في المدينة.

4- وإذا كان نصيب المرأة من الشهادات العليا قد تحسن نسبياً ، إلا انه ظل في حدود المناطق الحضرية ، أما في الريف فقد بقي كلُ من الرجل والمرآة يحلمون في تحصيل الشهادات العليا مع نزرٍ يسير من النجاح .

شكل رقم (3 / أ)

التوزيع النسبي للتحصيل العلمي للذكور والاناث في العراق للعام 1977

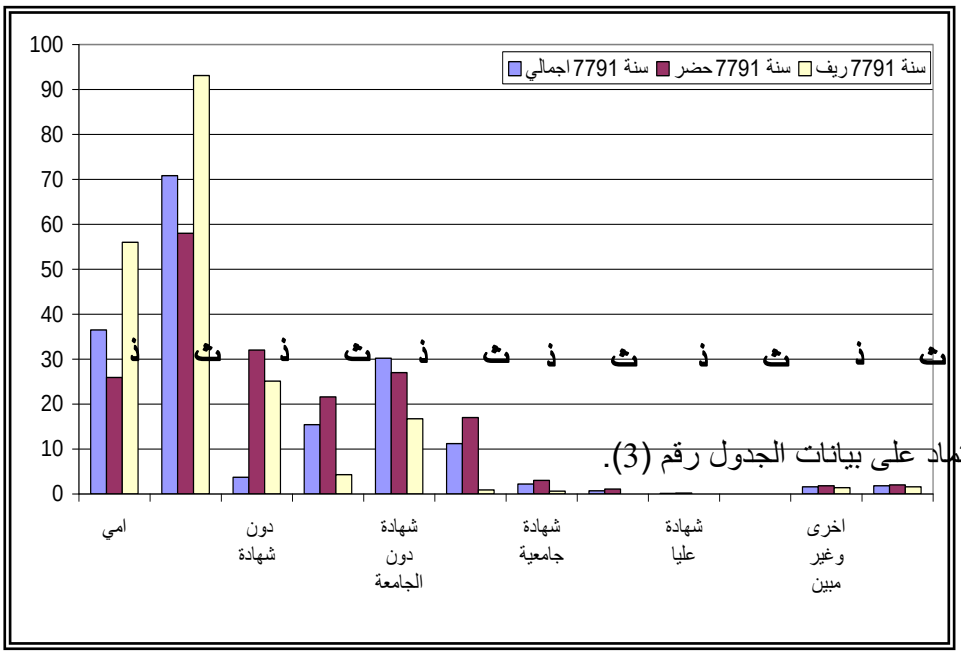

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

شكل رقم (3 /ب)

التوزيع النسبي للتحصيل العلمي للذكور والاناث في العراق للعام 1987

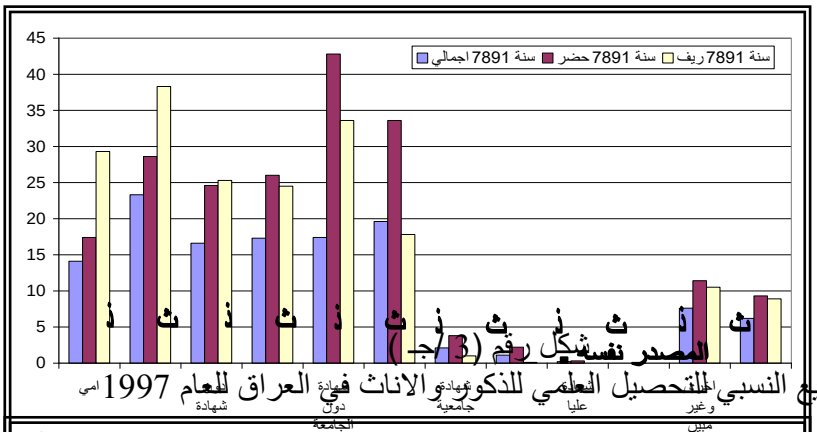

المصدر نفسه

شكل رقم (3 /جـ)

التوزيع النسبي للتحصيل العلمي للذكور والاناث في العراق للعام 1997

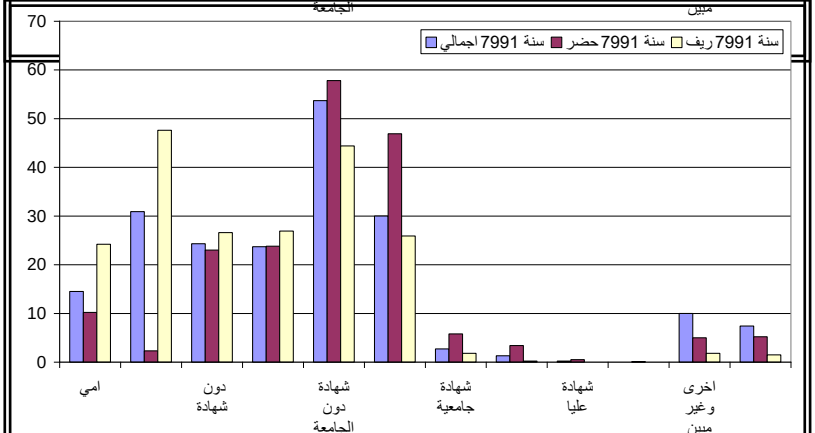

ث ذ ث ذ ث ذ ث ذ ث ذ ث ذ

المصدر نفسه .

المبحث الرابع :
التباين المكاني للتحصيل العلمي

تؤكد الدراسات الجغرافية على التباين المكاني للظواهر قيد الدراسة، بهدف الوصول إلى فهم الظاهرة جيداً من ناحية مسببات ذلك التباين والعوامل الاكثر قدرة على التاثير في الظاهرة، وذلك بهدف التحكم بها والتأثير ايجابياً بمساراتها ، وظاهرة التحصيل قيد الدراسة تتباين احوالها وخصائصها بين الأقاليم طبيعية كانت أم تخطيطية، استجابة لخصائص وامكانات كل اقليم .

ولغرض الوقوف على هذا التباين في العراق فقد أعتمد البحث محافظات ثلاث هي نينوى ممثلة لاقليم الشمال وبابل للوسط والبصرة ممثلة لاقليم الجنوب . وقد إقتصر البحث على هذه المحافظات ، لان دراسة كل المحافظات أمر متعذر، إلا لدراسة نظامية اوسع ، كما أن العينة قيد الدرس مثلت (17%) من مجتمع الدراسة، وهي نسبة جيدة إحصائياً تمكن من تعميم نتائج الدراسة خاصةً لجهة اختيار محافظات محددة تمثل كلٌ إقليمها قدر دراية القائمين على البحث .

وبالنظر ملياً إلى الجدول رقم (4) ومقارنته مع بيانات الجدول رقم (1) يمكن أن نتبين الحقائق التالية :-

1- أن متغيرات الدراسة ولكل الفئات تقريباً كانت متقاربة نسبياً بأعتبار نسبها بين محافظات القطر واجمالي القطر لسنة بدء الدراسة عام 1977، عدا اشارة واحدة تمثلت في انخفاض نسبة الأميين في محافظة البصرة وبنسبة (12%) عن اجمالي القطر .

2- حققت محافظة بابل تطوراً جيداً في مجال محو الامية لفترة الدراسة مقارنة ببقية المحافظات واجمالي القطر على حدٍ سواء ، وبنسبة (14%) دون مستوى القطر . أما محافظات نينوى والبصرة فقد ظلت فيها الامية أعلى من القطر . وهذا يُشير إلى أن النجاحات المتحققة تباينت بين المحافظات مما يستدعي معالجة هذا التباين.

3- أما فئة من لا يحملون أية شهادة فقد تزايدات نسبتهم بواقع (6%) لأجمالي القطر ، وكذا الحال لمحافظات نينوى وبابل ، مع تراجع في هذه الفئة وبنسبة (8%) لمحافظة البصرة .

4- وفي فئة من يحملون شهادة دون الجامعية ، حققت محافظة بابل نموا (174%) خلال مدة الدراسة متفوقةً على اجمالي القطر بنسبة (49%)، فيما تخلفت عنهُ محافظات نينوى والبصرة بنسبة (48%) للأولى وبنسبة (31%) للثانية . وهذا يشير مرة أخرى إلى تباين واضح في الإنجازات بحسب المحافظات ، تتقدم فيه بعض المحافظات عن القطر كما في بابل وتتأخر أخرى كما في نينوى والبصرة ، مما يقتضي دراسة مستفيضة لاسباب ذلك .

جدول رقم (4)

التباين المكاني للتحصيل العلمي لمحافظات نينوى ، بابل ، البصره

للسنوات 1977- 1987 – 1997

الحالة العلمية	1977			1987			1997		
	نينوى	بابل	البصرة	نينوى	بابل	البصرة	نينوى	بابل	البصرة
امي	22.1	55.8	46.4	25.9	25.4	24.0	24.3	19.8	23.3
دون شهادة	21.0	22.6	26.4	24.1	25.6	26.8	23.8	22.8	24.3
شهادة دون الجامعه	24.3	19.0	24.3	28.5	36.3	34.7	43.0	52.1	47.1
شهادة جامعية أولية	1.0	1.1	1.8	2.3	1.8	1.6	3.1	2.9	3.0
شهادة عليا	-	0.01	0.08	0.1	0.04	0.09	0.2	0.09	0.1
أخرى وغير مبين	1.3	1.4	1.5	8.7	10.9	9.5	2.1	2.2	2.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :
نتائج التعداد العام لسكان محافظة نينوى للاعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة بابل للاعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصره للاعوام 1977، 1987، 1997.

5- وكان إنجاز محافظات الدراسة محدوداً مقارنة باجمالي القطر لفئة حملة الشهادات الجامعية، فقد ظلت النسبة عامة دون القطر وبواقع ى(11%) في نينوى و (17%) في بابل ، و(14%) في البصرة . ومن الغريب أن المحافظات الثلاث أقيمت فيها جامعات وهي عريقه كما في الموصل والبصرة، ومع هذا فأن هذه الجامعات فيما يبدو لم تتمكن من استيعاب طلبة محافظاتها أو إقليمها وظلت خدماتها لاقليمها دون المستوى العام للقطر . بدلالة تخلّف هذه الجامعات عن زيادة نسبة حملة الشهادات في أقاليمها بنسبة تتماثل فيها مع إجمالي القطر على أقل تقدير .

وعند الوقوف عند هذه الملاحظة ، ينبغي الإشارة إلى قلة عدد كليات هذه الجامعات مقارنة بجامعات بغداد، فضلاً عن محدودية المقبولين من الطلبة في هذه الكليات مقارنة بمثيلاتها في جامعات بغداد: بغداد ، المستنصرية ، التكنلوجية ، المأمون الأهلية . ومع هذا فمن المتوقع أن يكون هذا الانجاز المتواضع لمحافظات الدراسه مرموقاً مقارنةً بمحافظات أخرى مثل ميسان والمثنى وذي قار ودهوك مثلاً .

وعموماً إن بقاء نسبة حملة الشهادات الجامعية بحدود (3%) من السكان يظل امراً مخيباً ومثبطاً لخطط التنمية الاقتصادية والاقليمية ومسيرة التحضر في عموم المحافظات.

6- وفي فئة حملة الشهادات العليا كان الانجاز متواضعاً في بابل والبصرة وبنسبية (55%) للأولى مقارنة بأجمالي القطر وبنسبة (50%) للثانية . فيما حققت محافظة نينوى تطوراً ماثل أجمالي القطر .

ويتبين من ذلك وجود تباين واضح بين محافظات القطر، وتخلف لمعظمها عدا بغداد عن اجمالي القطر . شكل رقم (4)

7- وفي اجمالي من لا يحملون شهادة أو تعليم(الفقره الأولى + الثانية) ، يتبين أن الانجاز كان جيداً خلال مدة الدراسة ما بين (1977 – 1997) ، حيث تراجعت هذه الفئة في نسبتها من (73-78%) للسنة الأولى إلى ما بين (42-48%) من اجمالي السكان سواء لأجمالي القطر أو للمحافظات قيد الدراسة وبنسبة (67%) للمدة المذكورة ، إلا أن هذا الانجاز لا يُعد كافياً خلال عقدين من السنين، فقد ظلت نسبة هؤلاء مرتفعة وعند اقل من نصف السكان بقليل، وبتباين محدود بين محافظات الدراسة واجمالي القطر، عدا محافظة بابل قد قلّت نسبة هذه الفئة عن اجمالي القطر وبنسبة (9%). وان كان هذا جيداً ، إلا أنهُ يظل متواضعاً مقارنةً بما يجب تحقيقهُ من تراجع أو خفض لنسبة هؤلاء السكان .

شكل رقم (4)
التوزيع النسبي للتباين المكاني للتحصيل العلمي في محافظات
(نينوى – بابل – البصرة) للسنوات 1977 -1987- 1997

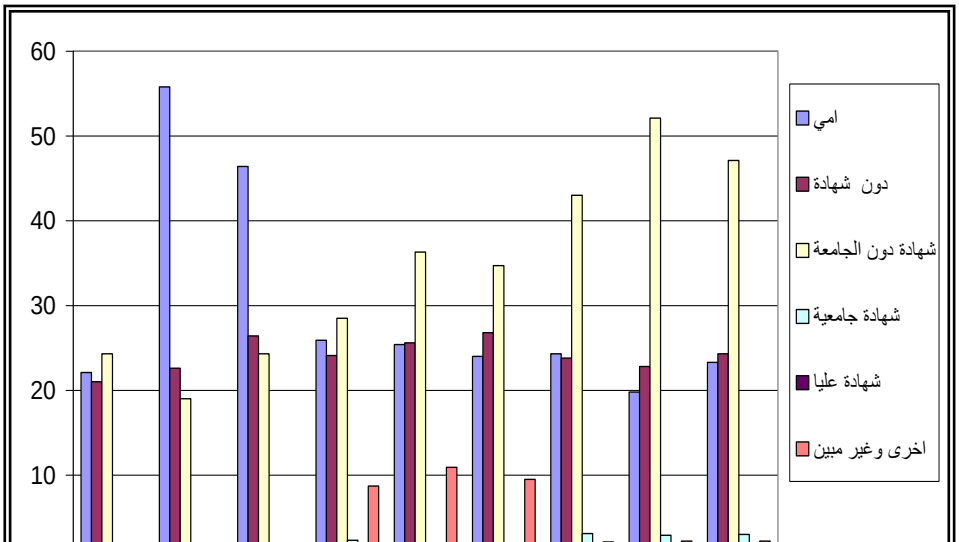

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

أما في مجال التباين المكاني بين محافظات القطر وباعتبار ما يمكن ملاحظته ما بين الحضر والريف من فروق فمن الجدول رقم (5) وبالمقارنة مع الجدول رقم (2) يتبين لنا ما يلي :-

1- تماثل المحافظات نسبياً فيما تحقق لمحو الامية وبفارق ضئيل بين الريف والحضر، إلا أن ما حققتهُ البصرة في الريف كان دون المناطق الحضرية، فيما تحقق عكس ذلك في محافظة بابل، إذ حقق الريف خفضاً مبدعاً وبنسبة (451%)(*)، فيما تحقق في مناطق الحضر خفض بنسبة (66%) ، وفي كلتا حالتيه تجاوز حالة عموم القطر في ريفه وحضره .

2- وفي فئة من لا يحملون شهادة لا نجد فوارق تذكر بين الحضر والريف في محافظات القطر، سواء بالمقارنة مع بعضها البعض أو مع عموم القطر .

3- وحقق الريف تقدماً باهراً فيممن يحملون شهادات دون الجامعة ولمحافظات القطر واجماليه، مع تباين في نسبة ذلك الانجاز لصالح نينوى وبتراجع ملحوظ لمحافظة البصرة التي لم يزد انجازها عن ثلث مثيله في القطر، فيما تقاربت أحوال الحضر بين المحافظات مع مثله على مستوى القطر . شكل رقم (5)

4- وفي فئة حملة الشهادات الجامعية حصد ريف نينوى من النجاح ما يزيد عن ثلاثة أضعاف مثيله في القطر، وبتخلف واضح لريف بابل والبصرة عن ريف القطر بعامة . أما مناطق الحضر فقد حققت نجاحاً ماثل اجمالي القطر، مع تقدم قارب النصف في بابل .

5- وفي حملة الشهادات العليا احتكرت محافظات نينوى وبابل الانجاز وبنسب زادت عن الضعفين لأجمالي القطر مع تخلف واضح في محافظة البصرة سواء للحضر أو الريف على حدٍ سواء .

جدول رقم (5) التباين المكاني للريف والحضر في محافظات نينوى – بابل – البصرة للسنوات 1977- 1987 - 1997

التحصيل		1977			1987			1997		
		نينوى	بابل	البصرة	نينوى	بابل	البصرة	نينوى	بابل	البصرة
إمي	حضر	40.2	43.2	42.4	20.7	20.2	24	17.1	14.8	14.9
	ريف	75.7	69.6	62.1	38	30.2	63.5	39.5	24.8	39.8
دون شهادة	حضر	27.9	27.6	28.2	24.7	24.6	27.1	24.2	21.3	24.4
	ريف	15.3	18.3	19.5	22.9	26.5	26	25.2	23.8	24
شهادة دون الجامعية	حضر	28.2	25.9	26.3	41.4	40.5	37.5	51.1	56.1	50.4
	ريف	7.9	12.6	16.1	31	32.4	56.8	32.8	48.2	33.3

شهادة جامعية	حضر	2	1.7	1.5	3.2	2.8	1.9	4.6	4.5	3.3
	ريف	0.1	0.7	0.8	0.6	0.8	1	1	1.3	1.3
شهادة عليا	حضر	0.2	0.02	0.4	0.3	0.06	0.1	0.4	0.1	0.2
	ريف	-	0.005	0.02	-	0.03	0.04	0.03	0.04	0.02
أخرى وغير مبين	حضر	1.5	1.7	1.5	9.2	11.8	9.4	2.6	2.6	2.3
	ريف	1.1	1.2	1.5	7.5	9.9	9.6	1.5	1.8	1.7
أجمالي	حضر	53.1	49.8	79.9	69.1	47.9	73.4	61.7	49.9	80.8
	ريف	46.9	50.2	20.1	30.9	52.1	26.6	38.3	50.1	19.2

المصدر : نتائج التعداد العام لسكان محافظة نينوى للاعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة بابل للاعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصره للاعوام 1977، 1987، 1997.

شكل رقم (5 / أ)

التباين المكاني للريف والحضر في محافظات نينوى – بابل – البصرة للعام 1977

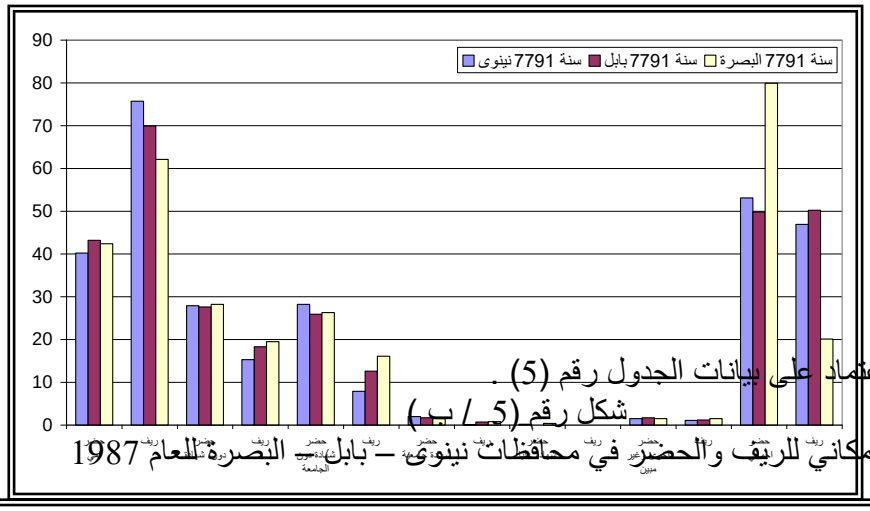

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5) .

شكل رقم (5 / ب)

التباين المكاني للريف والحضر في محافظات نينوى – بابل – البصرة للعام 1987

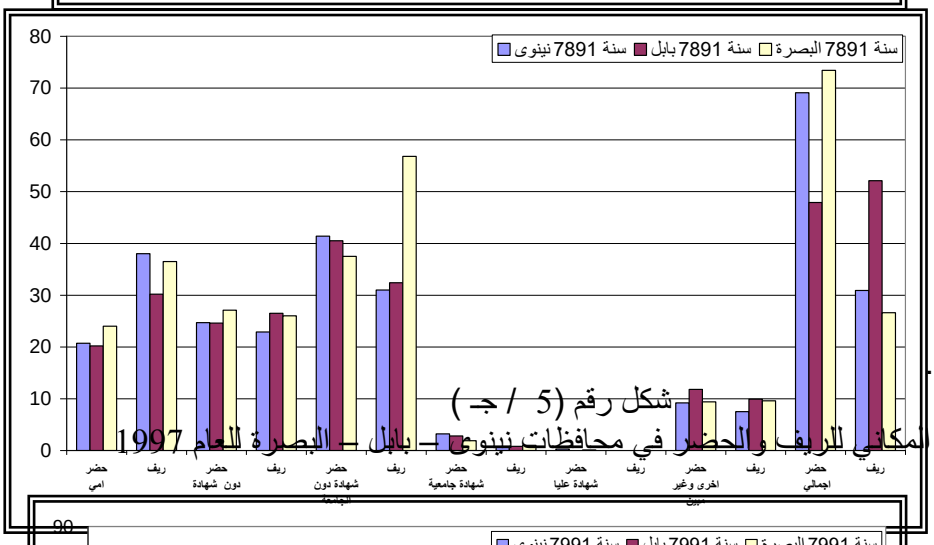

المصدر نفسه .

شكل رقم (5 / جـ)

التباين المكاني للريف والحضر في محافظات نينوى – بابل – البصرة للعام 1997

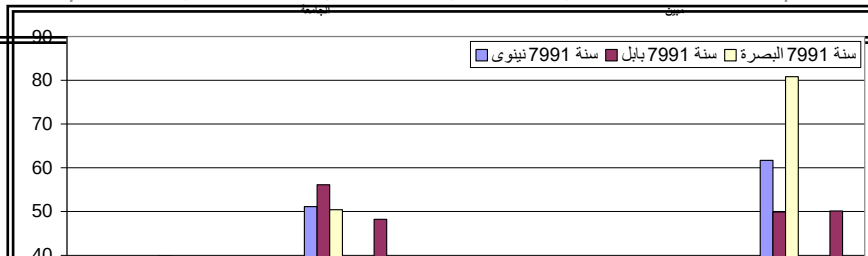

المصدر نفسه .

وفيما يخص التباين المكاني بين محافظات القطر من جهة ومابينها وحالة القطر وبأعتبار الفوارق بين الذكور والاناث ومن ملاحظة الجدول رقم (6) يمكن الإشارة إلى مايلي :-

1- في عام التعداد الأول كان التباين في مستوى الامية بين الذكور والاناث في حده الأدنى في محافظة نينوى، وعلى وجه العموم كانت الامية في البصرة أقل منها عن باقي المحافظات ، إلا أن بابل قد حققت نجاحاً افضل من غيرها، غير أن التباين ضل واضحاً وكبيراً بين الذكور والاناث سواء على مستوى اجمالي المحافظات أو بين الحضر والريف ، كما أن ما تحقق في بابل كان جيداً سواء في الريف أو الحضر وللذكور والاناث على حداً سواء .

جدول رقم (6)

التباين المكاني للذكور والإناث في محافظات نينوى – بابل – البصرة

للسنوات 1977- 1987 – 1997

نينوى		1977			1987			1997		
		أجمالي	حضر	ريف	أجمالي	حضر	ريف	أجمالي	حضر	ريف
أمي	ذكور	37.2	24	55.9	20.5	16.1	31.0	17.3	11.2	28.4
	إناث	65.2	57.5	93.1	31.7	25.5	44.7	30.9	23.0	49.9
بدون شهادة	ذكور	30.1	32.5	26.8	23.8	23.7	23.9	24.5	23.3	26.6
	إناث	12.9	22.8	4.9	24.6	25.8	21.9	23.2	25.2	23.9
شهادة دون الجامعية	ذكور	29.3	38.7	15.8	42.4	45.2	35.8	50.7	55.9	41.3
	إناث	20.0	16.8	0.6	34.3	38.1	26.3	35.8	46.1	24.6
شهادة جامعية	ذكور	1.7	2.8	0.2	3.2	4.2	1.1	4.6	6.1	1.8
	إناث	0.4	0.9	0.0	1.4	2.1	0.0	1.7	2.8	0.0
شهادة عليا	ذكور	0.1	0.2	0.0	0.2	0.3	0.0	0.4	0.6	0.0
	إناث	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0
أخرى وغير مبين	ذكور	1.3	1.4	1.1	9.6	10.3	8.1	2.2	2.6	1.6
	إناث	1.2	1.6	7.7	7.7	8.1	6.8	1.9	2.5	1.4
بابل										
أمي	ذكور	36	26.3	45.1	19	16.2	21.8	11.8	8.5	15.1
	إناث	75.2	59.4	90.8	32	24.4	38.6	27.5	20.9	33.9
بدون شهادة	ذكور	31.1	33.1	28.2	23.6	22.7	24.5	23.3	22	24.6
	إناث	14.3	22.3	6.4	27.6	26.6	28.4	22.2	21.3	23
شهادة دون الجامعية	ذكور	29.7	36.7	23.0	42.7	43.9	41.6	58.4	60.9	56
	إناث	8.5	15.6	1.5	29.4	36.5	23.2	46	51.4	40.7
شهادة جامعية	ذكور	2	6.1	1.3	1.0	3.5	1.4	4	5.7	2.2
	إناث	0.3	0.8	0.0	0.1	1.9	0.2	1.8	3.3	0.4
شهادة عليا	ذكور	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.2	0.0
	إناث	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى وغير مبين	ذكور	1.3	1.6	1.1	11.8	13.3	10.4	2.1	2.4	1.8
	إناث	1.5	1.8	1.2	9.8	10.2	9.3	2.3	2.8	1.7
بصرة										
أمي	ذكور	29.2	26.1	40.8	19.7	16.8	27.9	14.9	11.8	27.9
	إناث	60.4	59.2	86.9	35.3	31.6	45.3	31.3	26.6	50.8
بدون شهادة	ذكور	32.1	33	28.8	26	26.3	25.3	24.7	24.4	25.9
	إناث	20.3	23.1	8	27.5	27.7	26.7	23.9	24.3	22.2
شهادة دون الجامعية	ذكور	35	37	27.5	42	44.4	35.4	54.1	56.9	42.3
	إناث	12.7	15.1	2.2	26.8	28.5	17.9	43.9	44	24.6
شهادة جامعية	ذكور	0.6	2.2	1.3	2.2	2.5	1.4	3.7	4.1	2
	إناث	2.2	0.7	0.0	0.9	1.1	0.4	0.3	4.7	0.6
شهادة عليا	ذكور	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.2	0.2	0.0
	إناث	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى وغير مبين	ذكور	1.2	1.2	1.2	9.6	9.6	9.7	2.2	2.3	1.7
	إناث	1.6	1.6	1.7	9.2	9.1	9.4	2.2	2.3	1.5

المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : نتائج التعداد العام لسكان محافظة نينوى للأعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة بابل للأعوام 1977، 1987، 1997.
نتائج التعداد العام لسكان محافظة البصره للأعوام 1977، 1987، 1997.

2- وفي فئة من لا يحملون شهادة كادت أن تتماثل محافظات القطر في الفرق المحدود جداً بين الذكور والاناث في نهاية مدة الدراسة ، وللريف والمدينة على حدٍ سواء ايضاً .

3- وفي فئة من يحملون شهادة دون الجامعية ظل فرق بين الذكور والاناث ، وقد تماثلت نسبياً محافظات القطر في ذلك مع ارجحية لمحافظة بابل سواء من جهة اجمالي المحافظة أو لجهة الفرق بين الحضر والريف ، فالفجوة بين ذكورها واناثها قد قلت بدرجة جيدة مقارنة بمحافظات القطر الأخرى .

4- وظل الفرق كبيراً بين الذكور والإناث حضراً وريفاً ولجميع المحافظات لمن حصلوا على شهادات جامعية أولية أو شهادات عليا .

5- يتضح من ذلك أن نجاحاً جيداً قد تم على صعيد التعليم الابتدائي والثانوي خلال المدة (1977- 1997) ، مما قلّص الفارق في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث، وما تحقق كان في العيان في الحضر، إلا انه كان دون ذلك في الريف .

الاستنتاجات :

1- يعاني التركيب التعليمي في العراق من خلل كبير ، إذ شكلت فيه نسبة من لا يحملون أية شهادة قرابة النصف من سكانه ، مما ينعكس سلباً على مجمل حياته تفصيلياً، ولكن النظرة المتأنية للارقام المنخفضة في ميدان التحصيل العلمي وللفئات الخمس، تشير إلى تحولات ايجابية بعامة ، رغم التباين في نسبة الانجاز بين تلكم الفئات (تراجع الامية إلى اكثر من النصف خلال عشرين سنه ، مثلاً). مما يمكن من معالجة ذلك الخلل ، إلامر الذي يهيء للنهوض بواقعه بأتجاه صعود، لا سيما إذا ما اعتمدت ذات الاليات في هذا الاتجاه ، المتمثلة بالتشريعات والقوانين والتعليمات ، وما يمكن أن تتسبب به من تحولات ايجابية وعلى المدى المنظور من خلال تراكم الخبرة والامكانات .

2- وفي مجال التباين العلمي بين الحضر والريف ، فان البيانات الواردة تشير إلى حقائق مخيفة ، إذ أن الفارق كان رهيباً في مستوى ونسب التحصيل العلمي ولكل الفئات المعتمده ولصالح الحضر ، ورغم ما تحقق من تحولات ايجابية على هذا الصعيد، إلا أنها ضئيلة ومحدودة جداً مقارنة بعديد سكان الريف .

أن مسألة التباين بين الحضر والريف في هذا السبيل وغيره من الميادين يعد أمراً واقعياً ، لاسباب تتعلق بطبيعة كلا المجتمعين التقليديين (الحضر والريف) من الناحية الإحصائية(حجم وكثافة السكان)، والوظيفة والعمرانية ، والاجتماعية ... ولصالح الحضر، إلا انه يجب أن يكون تفاوت بحدود معقولة وفي طريقها إلى الزوال بحكم زوال الأسباب.

3- أما بالنسبة للذكور والإناث ، فأن النتائج تشير إلى وجود تباين حاد بين الجنسين ولكل الفئات المعتمدة ولصالح الذكور ، إذ كانت لهم الاسبقية في الحصول على فرص التعليم والتحصيل العلمي ومرد ذلك يتمثل بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي. وعلى الرغم من الإنجاز المتحقق بعامة ولفئات بعينها خاصة ((كما في فئة من لا يحملون شهادة ، حيث تلاشى الفرق في التعداد الأخير 1997، وصار نصيب المرآة مساوياً للرجل))، إلا أنه لم يحقق الطموح في إزالة الفارق التعليمي بين الجنسين ، فضلاً عن أن المدينة كان لها قصب السبق والحضوة الكبرى فيما تحقق، في حين أن سكان الريف ورغم ما تحقق من انجاز ، إلا أن مسألة الحصول على الشهادة صار حلمُ يراودهم ، لا سيما في ميدان الشهادات العليا ولكلا الجنسين .

4- أما بالنسبة للمحافظات عينة الدراسة (نينوى،بابل،البصره) فقد شهدت تبايناً واضحاً فيما بينها من حيث نسبة الإنجاز، إذ تتقدم بعضها على أجمالي القطر وتتأخر أخرى وكل حسب الفئة التحصيلية ، رغم أنها من المحافظات التي تضم جامعات عريقه ولها سمعة علمية جيدة، الامر الذي يستلزم بالضرورة دراسة مستفيضه لاسباب ذلك .

5- أما بالنسبة للحضر والريف ولذات المحافظات ، فقد تماثلت نسبياً في نسبة الإنجاز وخفض الفرق بين الحضر والريف مع تفاوت بسيط في هذه النسبة ، فقد حقق الحضر انجازاً مبدعاً ماثل بعضها أجمالي

القطر، وبعضها الاخر تقدم عليه وبنسب عالية، ونفس القول يمكن تعميمهُ على ريف المحافظات المذكورة . الامر الذي يمكن معهُ القول أن الريف العراقي عموماً وريف منطقة الدراسة بخاصة، قد حققا إنجازاً وتقدماً باهرين .

6- وظل الفرق قائماً بين الذكور والإناث في محافظات عينه الدراسه، كما هو الحال بالنسبة لمحافظات القطر الأخرى ، فقد تفاوتت في نسبة الإنجاز المتحقق ، مرة لصالح نينوى وأخرى في مصلحة بابل وثالثة لحساب البصرة . ومما هو جدير بالذكر أن الحضر فيها قد استحوذ على الحصة الاكبر من فرص التعليم والتحصيل العلمي ولصالح الذكور، في حين كان الريف دون ذلك رغم ايجابية ما تحقق من نسب انجاز.

التوصيات :

1- تعد الامية من بين اكثر القضايا الكبرى التي شغلت المجتمع الإنساني المعاصر، إذ تتطلب وتيرة التغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية - إلى الأفضل - تغيراً في أحوال القوى المحدثة للتغيير، هذه القوى هي الأفراد الانسانيين، الذين وُجد انهم لن يتمكنوا من إحداث التغيير، إلا إذا ما تغيرت قدراتهم إلى مستوى شروط إحداث هذا التغيير في المجتمع وإذا ما علمنا بان نسبة الأمية في القطر بعامة بلغت مستويات مخيفة فهذا يلقي بالمسؤوليه على الدوله من أن تعتمد خطط وبرامج ستراتيجية في ميدان تنمية راس المال البشري ، والتي من أولى خطواتها أن تبدأ بالتعليم وتحرير هذه الشريحة من الأمية ورفع مستوى الوعي والمعرفة .

2- ضرورة أن تعي الجهات المعنية من أن التعليم الأساس لا غنى عنهُ ، إذ انه يمكن الناس من اختيار ما يعملونه، فهو يمكنهم من بناء المستقبل الاجتماعي ومن الاستمرار في التعلمّ، فضلا عن ذلك فأن أهتماماً بالجودة أمر مرغوب فيه،إذ أن التعليم الأساس هو إعداد للحياة، وهو أفضل وقت لتعلّم كيف نتعلم، إذ انه يحقق توحيد قواعد المعرفة وأسسها ويشكل المرحلة الأولى من التوجية .

3- الاهتمام وبشكل استثنائي بعملية تطوير التعليم في الريف العراقي وزيادة ضمان تمويل التعليم الريفي ، لاجل بلوغ الأهداف الانمائية (معالجة التباين الحاد بين الريف والحضر) ، حيث أن تمتع سكان الريف بالتعليم الأساس على اقل تقدير، يجعله اكثر قدرة إنتاجية ، من خلال التعامل وبمنطق علمي مع التكنلوجيا الحديثة المستخدمة في الميدان الزراعي ، مما يمكنهم من الاندماج في العملية التنموية بصورة تامة.

4- ايلاء اولوية للتعليم المهني من خلال الوعي بأهمية هذا القطاع في ميدان التنمية اقتصادياً واجتماعيا، وزيادة الانفاق المالي والعمل على تقليل رداءة جودة الاداء وأوجه النقص والتفاوتات وتحسين القدرة على تنمية رأس المال البشري داخل القطر، وتوفير متطلبات النهوض بواقع هذا القطاع التعليمي بكفاءة ، من خلال دعم القدرات الإدارية والتنظيمية ، سيما وان تخصصاته (صناعي، زراعي ، تجاري) ، تُعد مهناً مهمة جداً لاحتياجات سوق العمل، سواء الخاص منه أم العام ، تجسد الخبره العلمية في الميدان .

5- ونظراً لما للجامعة (التعليم العالي) من أهمية كمؤسسة مجتمعية غير مستقلة عن بيئتها تؤثر وتتأثر بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعكس ما يعيشة هذا المجتمع من تطورات ، ومن اجل تحقيق الطموحات الوطنية بإحداث تنمية شاملة ، فالضرورة تلزم أصحاب القرار السياسي والمعنيين بشؤون التعليم العالي باتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بواقع هذه المؤسسة العلمية ، وزيادة نسبة حملة الشهادات العليا من خلال النظرة المتوازنة المحققة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص حضراً وريفاً ، ذكوراً واناثاً من خلال تهيئة كوادر تحمل مؤهلات خوض غمار هذا المرفق العلمي (إصلاح الهيكل التعليمي في العراق) سيما وأن هناك تباين حاد في نسبة حملة الشهادات الجامعية وعلى حساب الريف .

الهوامش

1- WWW.Azzaman.com .
2- صالح فليح حسن ، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق، اطروحة دكتوراه (منشورة)، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1979، ص 4 .
3- WWW.Azzaman.com .
4- بديع محمود مبارك وكاظم غيدان ماضي، دور التعليم العالي في التقدم

العلمي والتكنلوجي مع نظره خاصة لتجربة القطر العراقي، نيسان ، 1986 ، ص16 .
5- جامعة الكوفة / الشؤون الإدارية .
6- WWW.mualem.com .
7- رياض محمد علي وندى نجيب سلمان، التركيب التعليمي للسكان في العراق ، واثره في المهنة ، مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة الكوفة، العدد السابع، 2006 ، ص269.
8- صالح فليح حسن ، نفس المصدر السابق ، ص13.
9- WWW.mualem.com .
10- (*) تم استخلاص هذه النسب من الجداول الخاصة بها وفقاً لموضوعاتها ضمن البحث .